

خلال ترأسه اجتماع محافظى البنك الدولى وصندوق النقد:

محافظ البنك المركزى المصرى يطالب بضرورة توافر الاستجابات المالية للدول النامية خاصة المتعلقة بارتفاع أسعار الغذاء وتوفير الطاقة

مصر تؤدى دور كبير فى القضايا المتعلقة بالمناخ وتفخر باستضافة مؤتمر الأمم المتحدة **cop 27** نوفمبر المقبل

محافظ البنك المركزى يدعو جميع المؤسسات الدولية لحضور قمة المناخ المنعقدة فى شرم الشيخ الشهر المقبل

الاقتصاد العالمى تعرض لصدمات عنيفة خلقت تحديات كبيرة وضعت صانعى السياسات أمام مقايضات صعبة

حسن عبدالله يطالب المجتمع الدولى القيام بدور أكبر لدعم البلدان النامية فى ظل الظروف والتحديات العالمية الراهنة

الدول النامية تواجه ظروف اقتصادية استثنائية تأتى تزامناً مع تحديات هائلة لتنفيذ خطط تنموية ملحة

القاهرة- 14 أكتوبر 2022

طالب حسن عبدالله محافظ البنك المركزى فى كلمته خلال ترأسه للجلسة العامة لمجلسى محافظى البنك الدولى وصندوق النقد المنعقدة ضمن الاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد فى العاصمة الأمريكية واشنطن اليوم الجمعة، بضرورة استمرار دعم البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لتمويل جهود مكافحة انتشار فيروس كورونا بالبلدان النامية وتوسيع نطاق هذا الدعم

للقضاء على انتشار الفيروس بشكل نهائى بعد أن كبد الاقتصاد العالمى خسائر كبيرة وانكماش ملحوظ.

وعبر محافظ البنك المركزى عن سعادته بانعقاد الجلسة العامة لمجلسى محافظى البنك الدولى وصندوق النقد بعد توقف اجتماعاتها لمدة ثلاث سنوات بسبب تداعيات الجائحة ،معتبراً أن ذلك دليلاً على الإرادة الجماعية غير العادية للمجتمع الدولى ومنظماته والتي سمحت لنا بمكافحة جائحة بمثل هذا الحجم.

وأشار أنه خلال فترة توقف هذه الاجتماعات منذ ثلاث سنوات تعرض الاقتصاد العالمى لصدمات متعددة، حيث أثرت تداعيات الحرب فى أوكرانيا واستمرار انتشار الوباء على مستقبل الاقتصاد العالمى، وسبل العيش، مشيراً إلى أن كل هذه المستجدات خلقت نوعاً جديداً من التحديات والمقايضات الصعبة أمام مسئولى وواضعى السياسات.

أوضح أن قضية تغير المناخ خلقت نوعاً جديداً من التحديات الهيكلية على العالم وأنه يمكن أن يدفع تغير المناخ نحو 132 مليون شخص حول العالم إلى الفقر المدقع، مشيراً إلى أن قروض مجموعة البنك الدولى للاستثمارات المتعلقة بالمناخ قاربت الـ 32 مليار دولار خلال السنة المالية الماضية ، ويزيد دعم التكيف مع تغير المناخ بشكل كبير.

ولفت إلى أن مجموعة البنك الدولى أطلقت حزمة الاستجابة للأزمات بقيمة 170 مليار دولار أمريكى تدعم المنافع العامة العالمية ، والتي تعود بالفائدة على جميع الدول. موضحاً أن تلك الحزمة تهدف لمساعدة الأعضاء على بناء المرونة ضد تغير المناخ والأوبئة فى المستقبل ، كما أطلق صندوق النقد الدولى مرفق المرونة والاستدامة.

وقال حسن عبدالله: «نتطلع إلى توسيع نطاق هذه الحزمة ، فى الوقت المناسب ، لتشمل المزيد من التحديات الهيكلية» وأضاف: كما وافق صندوق النقد الدولى على قانون جديد وهو نافذة تمويل الصدمات الغذائية للبلدان الأكثر احتياجاً».

تابع محافظ البنك المركزى : «هناك حاجة إلى مزيد من الجهود لضمان أن التعهدات المقدمة إلى "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر" ، وكذلك "صندوق

المرونة والاستدامة" ، تلي الطموح العالمي لتوجيه 100 مليار من حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة طوعًا.

وأكد أنه بمجرد ضمان تمويل هذه الصناديق ، يمكن النظر في توجيه جزء من احتياطات حقوق السحب الخاصة من خلال بنوك التنمية متعددة الأطراف.

أشار محافظ المركزي، إلى المؤسسات المالية الدولية ، ولا سيما بنوك التنمية متعددة الأطراف ، تلعب دورًا مهمًا في دعم الانبعاثات المنخفضة والانتقال العادل إلى المرونة المناخية. مع تسهيل الوصول وزيادة مخصصات التمويل المناخي ، وتوسيع أدواتهم الميسرة واقبالهم على المخاطر المتعلقة بالمناخ.

ووجه الدعوة لكافة المؤسسات الدولية لحضور قمة المناخ المنعقدة في شرم الشيخ نوفمبر المقبل .

في سياق متصل أكد محافظ البنك المركزي المصري أن التضخم العالمي بلغ أعلى مستوياته منذ عدة عقود تزامنا مع تزايد انعدام الأمن الغذائي والخلل الكبير في سلاسل إمدادات الطاقة، وتفاقم المشكلات المتعلقة بالديون.

مشيراً إلى أن الظروف المالية العالمية تزداد صعوبة، في الوقت الذي يزيد فيه تدفق رأس المال والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف مما يضع الدول النامية تحت ضغوط استثنائية.

وعبر محافظ البنك المركزي المصري عن قلقه فيما يخص الأوضاع الاقتصادية بالدول النامية خاصة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والتي تواجه كل هذه التحديات، والذي تأتي في ظل تحديات هائلة أخرى لتنفيذ متطلبات تنموية ملحة ، مع عدم كفاية التمويل ومحدودية الوصول إلى الأسواق.

وأشار إلى وقوع العديد من هذه البلدان في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، مؤكداً أنه وبالإضافة إلى توفير التمويل الأساسي، والمشورة السياسية، وتنمية القدرات التي تم توفيرها في العامين الماضيين لهذه البلدان ، إلا أنه ينبغي على صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي أن تقوم بمهام أكثر لدعم الأعضاء خاصة في تلك الظروف الحرجة.

وأكد حسن عبدالله أن هناك العديد من الأولويات التي يضطلع بها المجتمع الدولي خلال هذه المرحلة الدقيقة والحرجة أبرزها ضرورة توافر الاستجابات المالية خاصة المتعلقة بارتفاع أسعار الغذاء والطاقة

وأكد أن صندوق النقد الدولي يحتاج إلى مواصلة العمل مع الشركاء لمواجهة تحديات الديون الحالية والمستقبلية، كما يجب أن تساعد مجموعة البنك الدولي في الحيلولة دون انعكاس مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس، لا سيما في البلدان الأشد فقراً.

وتشارك مصر بقوة خلال اجتماعات صندوق النقد والبنك الدولي خلال الاجتماعات السنوية المُنعقدة في العاصمة الأمريكية واشنطن خلال الفترة من بين 10-16 أكتوبر الجاري. والذي يأتي انعكاساً لدورها المحوري والرئيسي بمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا ومساهمتها الفاعلة في كافة الجهود الدولية الرامية لتعزيز الأمن والسلم العالمى.

وحظيت مصر بإشادات عديدة من كبار المسؤولين المشاركين في اجتماعات الخريف هذا العام ، خاصة تلك المتعلقة بإدارة السياسة النقدية ومكافحة التضخم وتدابير الحماية الاجتماعية وجهود مكافحة تغير المناخ.

وتوقع صندوق النقد الدولي نمو الاقتصاد المصري بنسبة 6.6% خلال العام الجاري، رغم تزايد الضغوط على كافة اقتصاديات العالم بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا وتفشى كورونا المستمر ونقص سلاسل التوريد والإمداد خاصة المتعلقة بالطاقة والغذاء والتحديات الكبيرة التي يفرضها التغير المناخى.

ويتألف مجلسي محافظي البنك الدولي وصندوق النقد من محافظ ومحافظ مناوب واحد يتم تعيينهما من قبل كل بلد من البلدان الأعضاء بالبنك الدولي. وعادة ما يشغل هذا المنصب وزير المالية أو محافظ البنك المركزي أو مسؤول رفيع المستوى بالمرتبة الوظيفية نفسها، ووفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، تُخَوَّل جميع صلاحيات البنك لمجلسي المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك.

وتُعقد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد في واشنطن العاصمة لمدة عامين من كل ثلاثة أعوام، على أن يتم عقدها في بلد عضو آخر في العام

الثالث وبالإضافة إلى اجتماعات مجلسي المحافظين، يجري رسمياً عقد اجتماعات لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية. وتسدي لجنة التنمية واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المشورة إلى مجلسي المحافظين بشأن القضايا موضع الاهتمام العالمي.

- انتهى -